

إصلاح دعم الوقود الحفري: تحديات وفرص متاحة لدول جنوب وشرق البحر المتوسط



بالتعاون

بقلم ستيفان بوفاري وغيوم دي لابولاي

مع

1. ملخص

لقد استخدمت إعانات الوقود الحفري منذ عقود لدعم الأنشطة الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك هو تمكين الأسر الأكثر فقراً من الوصول إلى خدمات الطاقة منخفضة التكلفة بشكل رسمي وتظل هذه الحقيقة موضع تساؤل كبير بغض النظر عن البلد الذي يوجد فيه حيث أن معظم هذه الإعانات تعود بالنفع على الأسر الأكثر ثراءً التي تستهلك طاقة أكثر بكثير من الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

(Coady et al. ، 2015).

علاوة على ذلك، فإن هذه الإعانات لا تتماشى مع مجتمع يعاني من نقص الكربون وتسهم في الحفاظ على النظم غير المستدامة من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى الاعتماد على الطاقة في البلاد المصدرة. ويهتم هذا الموجز بقضايا وتحديات إصلاح دعم الوقود الحفري في دول جنوب وشرق البحر المتوسط كما يسهم هذا الدعم في إبطاء تحقيق الالتزامات الوطنية للمناخ من ناحية، وزيادة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى.

2. المقدمة

تحظى بلاد حوض البحر المتوسط بمصادر مختلفة للطاقة، بعضها موارد الوقود الحفري (النفط أو الغاز أو الفحم) و هي أكثر أو أقل وفرة، والأخرى طاقة متجددة (الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة المائية أو الكتلة الحيوية) والبعض الآخر



ستيفان بوفاري هو المدير العام ومؤسس جمعية ENERGIES 2050.

وتشمل مجالات خبرته التغير المناخي والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة وقطاع البناء كما عمل في العديد من

المؤسسات وخلال مسيرته المهنية وشارك في أكثر من 200 مشروع دولي.

stephane.pouffary@energies2050.org



غيوم دي لابولاي هو مدير برنامج ENERGIES 2050.

ولديه خبرة أكثر من 10 سنوات في مجالات التنمية الاقتصادية وتغير المناخ وسياسات الطاقة وهو مدرس في العديد من كليات الهندسة والجامعات في فرنسا والخارج.

guillaume.delaboulaye@energies2050.org

الكلمات الدالة: دعم الطاقة، الوقود الحفري، كفاءة الطاقة، تغير المناخ، البحر المتوسط، المساهمات الوطنية.

FEMISE

CMCI

2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31 51 95

Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

موجز السياسات

يستفيد من كلاهما. وتعد منطقة البحر المتوسط أحد "النقاط الساخنة" لكوئنا وعواقب تغير المناخ ستكون أقوى من أي مكان آخر. (ENERGIES 2050,2018 ومعهد البحر المتوسط و FEMISE)

ويمثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فرصة كبيرة في مكافحة تغير المناخ من خلال إعادة تصميم أنظمة الطاقة (الإنتاج والاستهلاك) ومع ذلك تعتمد دول حوض البحر المتوسط إلى حد كبير على الدول المصدرة للوقود الحفري (النفط والغاز والفحم) لتلبية احتياجاتها من الطاقة والذي يؤثر بشكل كبير على تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد تلك الموارد الثلاث من الدعم سواء بالنسبة للاستهلاك أو لاستغلالها وإنتاجها، حيث تؤثر بشكل كبير في بعض الأحيان على ميزانيات الدولة. بالإضافة إلى قضية المناخ كما تسهم هذه النفقات في استمرار نماذج التشغيل غير المستدامة، سواء من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية. (ENERGIES 2050 & Confederation Suisse, 2017)

ويعد إصلاح دعم الطاقة أحد التدابير الرئيسية التي يهتم بها المجتمع الدولي وقد استشهدت بها العديد من الدول كالتزام رسمي في مساهماتهم الوطنية.(CDNs)

كما اتخذت عدة دول في حوض البحر المتوسط و منها المغرب والأردن (Merril et al., 2015) ومصر ولبنان ، خطوات لإصلاح أنظمة دعم الوقود الحفري وقد مكنت هذه الإصلاحات إعادة تخصيص جزء من الأموال التي تم توفيرها نحو انتقال الطاقة وأيضاً استغلال موارد الطاقة المحلية في البلدان لتحقيق استقلالهم في مجال الطاقة.

وفي حين أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدعم الوقود الحفري يتم الاعتراف بها بشكل متزايد على المستوى الدولي، فإن بعض الحكومات لا تزال مترددة في تغيير سياساتها الضريبية في هذا المجال ويمكن أن تكون الأسباب متعددة كنقص المعلومات أو القبول المجتمعي حيث الخوف من ارتفاع أسعار الطاقة التي تؤثر على الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، والعجز في الموارد والقدرة المؤسسية على تطوير وتنفيذ مثل هذه الإصلاحات، والدعوة للمصالح الخاصة مع النهج المؤسسية والاقتصادية القطاعية، إلخ.

3. حقائق متباينة وديناميكيات وطنية مختلفة

تمتلك بعض دول البحر المتوسط مثل مصر احتياطي خاص من النفط أو الغاز الطبيعي، لكنها لا تزال تعتمد على الواردات بسبب ارتفاع الطلب على الطاقة من الإنتاج المحلي أو الحاجة إلى منتجات بترولية مكررة تفوق طاقتها الإنتاجية، كما يستورد آخرون مثل لبنان (المركز اللبناني للحفاظ على الطاقة 2016) أو الأردن التي تستورد معظم الطاقة (97% للأردن) وتعتمد إلى حد كبير على واردات النفط والغاز لتلبية احتياجاتها المتزايدة للطاقة.

موجز السياسات

وحتى لو استفادت دول البحر المتوسط من إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة بسبب وضعها الجغرافي والمناخي فإن معظم هذه الدول لا تزال تدعم الوقود الحفري بشكل جزئي.

كما يمثل هذا الدعم جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي وعلى سبيل المثال ، خصص المغرب في عام 2012 6.6% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الإعانات ، بينما بلغت قيمة المنتجات البترولية 2.2 % من إجمالي الناتج المحلي في الأردن من نفس العام (مجموعة البنك الدولي 2015) كما بلغت إعانات مصر للطاقة والغذاء عام 2014 12.5% من إجمالي الناتج المحلي (مجموعة البنك الدولي 2016) وفي بعض الأحيان يقع ذلك على كاهل ميزانية الدول التي تعاني من الديون ، بينما تتطلب الأولويات مثل الصحة العامة أو التنمية الاجتماعية احتياجات تمويلية كبيرة.

كما أجرت العديد من الدول في جنوب وشرق البحر المتوسط إصلاحات في أنظمة دعم الوقود الحفري والتي مكنتها من الحد منها بشكل كبير لتكون قادرة على القضاء عليها على المدى القصير ولكن تختلف الأساليب المعتمدة من بلد إلى آخر.

بالإضافة الى تنفيذ بعض الإصلاحات تدريجياً كجزء من انتقال الطاقة في البلاد أو الانتعاش الاقتصادي ومن الأمثلة على ذلك المملكة المغربية التي بدأت في إصلاح دعم الوقود الحفري عام 2013 مما مكنها من القضاء على جميع إعانات الوقود الحفري في قطاعي النقل والكهرباء. كما اقترن نهج المغرب التدريجي بتعزيز الحماية الاجتماعية والحد من تأثير الإصلاح على الفقراء.

نظراً إلى الحصة الكبيرة الممنوحة لدعم الوقود الحفري، (مبلغ "ما بعد الضريبة" يقدر بنحو 5.25 مليار دولار أمريكي في عام 2015) اعتمدت الحكومة اللبنانية من جانبها خطة مدتها عشر سنوات بدأت في عام 2015 للتخلص التدريجي من دعم الوقود الحفري كما تشمل هذه الخطة برنامجاً لتطوير نظام فعال للنقل العام.

كما أجرت مصر من جانبها في 2014 و 2016 و 2018 ثلاث سلاسل من الإصلاحات لدعم الكهرباء والوقود وذلك للحد من العجز في ميزانية الدولة وتعد هذه مبادرة وطنية تشكل جزءاً من الإصلاحات الاقتصادية كما تلبى متطلبات صندوق النقد الدولي.

علاوة على تطبيق الإصلاح الأول لعام 2014 في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار العالمية للمنتجات البترولية بشكل كبير مما يوفر بيئة مثالية لتقليل الدعم، كما وضعت الحكومة المصرية بالتوازي مع هذه الإصلاحات برنامجاً لمساعدة الأسر الأشد فقراً من خلال موارد مالية تبلغ 16 مليار دولار وتم تعبئتها من خلال تعاونها مع دول الخليج (موثوثي ، سي ، 2014).

موجز السياسات

وعلى عكس الأمثلة المذكورة أعلاه، اتبع الأردن أسلوبًا مختلفًا حيث نفذ إصلاحات قام بإعادة إدخالها وفقًا لميزانية الدولة وأسعار النفط العالمية. وقد قررت الحكومة الأردنية بين عامي 2008 و2010 إلغاء الدعم عن المنتجات البترولية وغاز البترول المسال المدعوم جزئيًا بسبب الصعوبات المالية وتم إعادة تقديم الدعم للمنتجات البترولية في نهاية عام 2010 استجابة للزيادة في الأسعار الدولية وفي عام 2012، وجدت الحكومة الأردنية نفسها في وضع مالي صعب مرة أخرى بسبب تخصيص 9 ٪ من ميزانيتها لدعم المنتجات النفطية. وقد أدخلت إصلاحات جذرية عن طريق الحد بشكل كبير من دعم المنتجات البترولية وبالتوازي مع هذه الإصلاحات، تم عمل إجراءات بديلة كبرامج التحويلات النقدية وزيادة الأجور للقطاع العام والخاص.

4. فوائد لا تؤخذ بعين الاعتبار

الى جانب الأرباح الاقتصادية، فإن إصلاح دعم الوقود الحفري يعزز التنمية طويلة الأجل منخفضة الكربون، مع نسبة مردودية بيئية واجتماعية قوية بالإضافة إلى المشاركة الاقتصادية الإيجابية في جميع القطاعات تقريبًا وذلك عندما يتم اعتماد نهج منظم للتنمية.

وأعدت بعض الدول تخصيص جزء من الأموال التي تم ادخارها لبرامج انتقال الطاقة لزيادة حصة الطاقة المتجددة. وعلى سبيل المثال قامت المملكة المغربية بالاستثمار في إنتاج الطاقة المحلية ذات التأثير البيئي المنخفض بالتوازي مع هذه الإصلاحات وذلك من خلال وضع خطة للطاقة الشمسية لأكثر من 9 مليارات دولار من الاستثمارات، وبالأخص محطة الطاقة الشمسية في "نور" بما يقدر بـ 580 ميغاوات.

كما قامت لبنان بالاستثمار في إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية بالتوازي مع الخطة الإصلاحية لدعم الوقود الحفري وكجزء من "خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة للفترة 2016-2020" و هو استثمار يقدر بـ 57.4 مليون دولار وفي هذا السياق، ارتفع عدد مشاريع الطاقة الشمسية الضوئية المصغرة من 19 إلى 343 مشروعًا بين عامي 2011 و 2016 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، DREG، 2016)

موجز السياسات

وفى نفس الوقت ، أطلقت مصر مشروعاً لإنشاء أكبر مزرعة للرياح في الشرق الأوسط والتي تقع في خليج السويس وذلك بدعم من الاستثمارات الدولية (الاتحاد الأوروبي ، ووكالة التنمية الفرنسية ، والبنك الألماني للتنمية ، وما إلى ذلك) ستبلغ سعة مزرعة الرياح الجديدة 200 ميغاواط على الأقل وسيولد ما لا يقل عن 650 جيجاوات ساعة في السنة (لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المقدر بنحو 300 ألف طن) وتطمح البلاد في إنتاج 20٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2022 (12٪ من طاقة الرياح بنسبة 5.8٪ من الطاقة الكهرومائية و 2.2٪ من الطاقة الشمسية)

يمكن أن تقوم الدول أيضاً من خلال إصلاح دعم الوقود الحفري بإعادة تخصيص الأموال التي تم توفيرها للقطاعات الأخرى ذات الأولوية مثل الصحة العامة أو الرعاية الاجتماعية. فإذا خصصت الحكومة اللبنانية 20٪ من الأموال التي تم توفيرها من خلال هذه الإصلاحات للرعاية الاجتماعية مثلاً يمكن أن تتلقى أسرة لبنانية متوسطة مساعدات مالية تصل إلى 600 دولار في السنة.

أما في مثال المغرب، وبفضل الأموال التي تم توفيرها من خلال مختلف الإصلاحات، فقد ارتفع عدد المستفيدين من برنامج (RAMED خطة المساعدة الطبية) من 5.1 مليون في منتصف عام 2013 إلى 8.4 مليون في أوائل عام 2015 وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإصلاحات "لصالح الفقراء" حتى أنه تم استبعاد الإعانات التي تقدم خدمات أقل من ذلك للفقراء.

5. خاتمة لتقديم فرص لاتخاذ العمل اللازم

تعهدت بلدان كثيرة في جنوب وشرق البحر المتوسط كجزء من تنفيذ مساهماتها الوطنية المحددة، بإصلاح دعم الوقود الحفري ولا توفر فقط هذه الإصلاحات طرق فعالة للتخفيف من الانبعاثات غازات الدفيئة (GES) ولكن لها أيضاً العديد من الفوائد المشتركة من حيث التخفيف والتكيف.

ويمكن من خلال الأموال المتوفرة، الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجالات الصحة أو البنية التحتية العامة أو التعليم. كما يجب تسليط الضوء على فوائد هذه الإصلاحات من حيث الحد من العوامل الخارجية السلبية (بما في ذلك التلوث المحلي، والنفايات الصحية، وما إلى ذلك) المتعلقة باستخدام الوقود الحفري.

فإن إصلاحات دعم الوقود الحفري هي إجراء رئيسي لتكثيف آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها سواء تم تنفيذها من قبل الحكومة كجزء من سياسة انتقال الطاقة أو في أوضاع اقتصادية معينة خاصة بالنسبة لدول حوض البحر المتوسط حيث ستكون العواقب وخيمة. (ENERGIES 2050, 2016)

ان هذه الواردات، التي تتقل كاهل ميزانية الدولة، تشجع أنظمة الطاقة غير المستدامة التي تعيق التنمية الاقتصادية للبلدان. ولذلك يجب أن تستثمر دول حوض البحر المتوسط في الطاقات المتجددة لكي تتوقف عن الاعتماد على الطاقة وتصبح مصدراً للطاقة النظيفة.

6. التوصيات

يمكن أن يكون إصلاح دعم الوقود الحفري عنصراً رئيسياً في التنمية والانتقال البيئي والطاقة في بلاد جنوب وشرق البحر المتوسط ولا يمكن القيام بذلك دون مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وأولوياتها في مجال التنمية وإن المغرب مثال يحتذى به حيث رافقت إصلاحاتها الضريبية لإجراءات الدعم المباشر للفقراء والبرامج الكبيرة لتطوير الطاقات المتجددة (الخطة الشمسية المغربية، ومصنع "نور" الديناميكي الحراري الشمسي ... بتمويل عام و خاص).

توعية السكان وتدريب المهنيين على مشاكل تغير المناخ، والآثار السلبية لاستخدام الوقود الحفري (في المشاكل البيئية وكذلك في التنمية الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية) وكذلك يجب أن يكون استغلال الطاقات المحلية والمتجددة في صميم جداول الأعمال الوطنية من أجل الالتزامات التي تم التعهد بها في شبكات CDN، والتي تعزز تطوير كفاءة الطاقة والتنمية الإقليمية للطاقات المتجددة (ENERGIES 2050، ديسمبر 2018).

ويتكون حوض البحر المتوسط من دول ذات مستوى دخل وتنمية اجتماعية غير متكافئين، كما أنها منطقة تقسيم واضحة بين الشمال والجنوب. فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، تعد بلاد الساحل الشمالي أكبر مصادر لانبعاثات غازات الدفيئة (ENERGIES 2050 & Mediterranean Institute and FEMISE, 2018)، وينبغي أن يكون من أولوياتها وضع الإجراءات و تنفيذها للحد من توسع نطاقها.

تعد دول الجنوب والشرق مثل المغرب هي أضعف مصادر انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم (المملكة المغربية، البنك الدولي، 2014) وتركز على التكيف كأولوية.

إن إصلاح دعم الوقود الحفري هو عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الوطنية للمناخ ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي كما ذكر في العديد من شبكات CDN في جنوب وشرق البحر المتوسط.

كما يمكن أن يلعب التعاون بين دول الجنوب على مستوى البحر الأبيض المتوسط دوراً مهماً أيضاً من خلال تبادل الخبرات مع الدول المشاركة في هذه الإصلاحات، وكذلك المساعدة الفنية أو حتى المالية للبلاد ذات الموارد المحدودة.

موجز السياسات

وأخيرًا، قد تختلف طرق تطبيق إصلاحات دعم الوقود الحفري من بلد إلى آخر، إلا أن بعض الجوانب الرئيسية هي متطلبات أساسية ويمكن أن تضمن الاستدامة.

كما يجب اعتماد نهج تدريجي من أجل إصلاح ناجح وذلك من خلال ضمان تحديد أسعار الوقود الحفري بشكل مناسب مع ضمان إدارة نتائج هذه الإصلاحات وخاصةً بالنسبة للفقراء. كما يعد إطلاق حملات اتصالات لإقناع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه الإصلاحات طريقة فعالة لضمان قبولها واستدامتها (OECD, IEA, 2017).

عن ENERGIES 2020

تعد جمعية ENERGIES 2050 (energies2050.org) عضو في FEMISE، وهي منظمة فرنسية غير حكومية لا تهدف للربح وتعمل في مكافحة تغير المناخ في فرنسا ودوليًا. وهي تضم أعضاء وشركاء من حوالي 60 جنسية وتنفذ مشاريع في أكثر من 40 دولة كما تساعد الدول والمؤسسات الدولية والأقاليم والحكومات المحلية وكذلك الجهات الفاعلة الخاصة والعامة من غير الدول والمواطنين بشكل عام في تنفيذ عملية الانتقال الكبرى وهي شركة معترف بها في مفاوضات تغير المناخ وفي تطوير وتنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل منخفضة الكربون على الصعيد الوطني والدولي.

المراجع

- *Business France, 2017, Le marché des EnR et de l'efficacité énergétique au Maroc, [en ligne] <http://www.cfcim.org/wp-content/uploads/2018/01/Le-marche-des-energies-renouvelables-et-de-lefficacite-energetique-au-Maroc-2017.pdf>*
- *EIA U.S. Energy Information Administration, 2018, Country Analysis Brief: Egypt*
- *ENERGIES 2050 & Institut de la Méditerranée et le FEMISE, 2018 – La Méditerranée dans l'agenda climatique international – Collection Les Guides pour Agir #5 – Disponible en ligne http://energies2050.org/wp-content/uploads/2018/08/Guide_pour_agir_05_Defis_du_changement_climatique_Med_2018.pdf*
- *ENERGIES 2050, 2016, Les défis des changements climatiques en Méditerranée d'aujourd'hui et de demain (en partenariat avec le Plan Bleu, IM & FEMISE) http://energies2050.org/wp-content/uploads/2017/03/2016-11_Notes_EN2050_ENERGIES2050_Med.pdf*
- *ENERGIES 2050, décembre 2018 - Engagements des pays méditerranéens dans l'Accord de Paris - Analyse sectorielle des Contributions déterminées au niveau national (CDN) dans le bassin méditerranéen à travers l'étude des Parties à la Convention de Barcelone - Collection Les Guides pour Agir #6 – Disponible en ligne <https://energies2050.org/guide-pour-agir-6-engagements-des-pays-du-bassin-mediterraneen-dans-laccord-de-paris/>*
- *<https://bfmbusiness.bfmtv.com/entreprise/au-maroc-la-plus-grande-centrale-solaire-d-afrique-prend-de-l-ampleur-1134834.html>*
- *https://ec.europa.eu/europeaid/blending/200-mw-wind-farm-gulf-suez_en*
- *<https://www.imf.org/external/np/fad/subsidies/data/codata.xlsx>, Les « post-tax subsidies » sont prises en compte quand les prix à la consommation sont inférieurs aux coûts d'approvisionnement, auxquels s'ajoutent une taxe représentant les externalités négatives ainsi qu'une taxe supplémentaire appliquée à tous les biens de consommation afin de générer des recettes publiques*

- <https://www.novethic.fr/actualite/environnement/climat/isr-rse/le-maroc-le-pays-qui-a-presque-supprime-les-subventions-aux-produits-petroliers-144153.html>
- <http://www4.unfccc.int/ndcregistry/PublishedDocuments/Jordan%20First/Jordan%20INDCs%20Final.pdf>
- *Lebanese Center for Energy Conservation (LCEC), 2016, The National Renewable Energy Action Plan for the Republic of Lebanon 2016-2020*
- *Lebanese Center for Energy Conservation (LCEC), 2016, The Second National Energy Efficiency Action Plan for the Republic of Lebanon NEEAP 2016-2020*
- *Merril et al., 2015, Fossil Fuel subsidies and climate change, options for policy-makers within their NDC*
- *Ministry of Environment, 2015, Fossil fuel subsidies in Lebanon : Fiscal, Equity, Economic and Environmental Impact*
- *Muthuthi, C., 2014, African Economic Outlook: Egypt 2014. New York, NY: United Nations Development Programme*
- *OECD, IEA, 2017, Update on recent progress in reform of inefficient fossil fuel subsidies that encourage wasteful consumption*
- *Royaume du Maroc, Banque Mondiale, 2014, L'engagement du Maroc dans la lutte contre les effets du changement climatique*
- *UNDP, DREG, 2016, Solar PV Status 2016 Report for Lebanon*
- *Whitley S. et van der Burg L., 2015, Fossil fuel subsidies reform: From Rethoric to Reality. The new climate economy.*
- *World Bank Group, 2015, Energy Subsidies Reform in Jordan : Welfare Implications of Different Scenarios*
- *World Bank Group, 2016, Egypt Guiding Reform of Energy Subsidies Long-Term*

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.